



المرصد

عين على الأحداث

العدد 53

الخميس 8 نوفمبر 2018

30 صفحة

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية

«مؤتمر باليرمو» وحل الأزمة الليبية



ما بعد باليرمو..

التوازنات الجديدة والقوى القادمة من بعيد

أحمد نظيف

أكثر من أي وقت مضى تعيش ليبيا، حالةً من التحلل على كل المستويات. الدولة التي شيدها الأجداد والآباء، نراها تنهار على أيدي حفنة من الأحفاد العصاة تساعد هم قوى دولية وإقليمية تجد مصلحة في «حالة اللادولة» التي نعيش. وأكثر من أي وقت مضى يشعر الليبيون في مختلف المناطق ومن مختلف الخلفيات السياسية والاجتماعية بحنين جارف إلى الماضي القريب. هذا الحنين هو رأس المال الرمزي الذي مازالت تراهن عليه القوى المعارضة جذرية للوضع القائم في ليبيا ومشروعها الذي يريد «إعادة ليبيا إلى ما كانت عليه قبل 17 فبراير 2011 أمنة، سيدة على أرضها، متحكمة في ثرواتها»، لكن مع فارق تفرسه الوقائع وحركة التاريخ وهو منح مزيد من حريات ثقافية واجتماعية وسياسية.



”

إن الحركات السياسية والاجتماعية التي كسبت أغلب الاستحقاقات الانتخابية في العالم خلال السنوات الأخيرة، هي حركات شيدت سرديتها على فكرة بسيطة وهي «الحنين إلى الماضي».

“



إن الحركات السياسية والاجتماعية التي كسبت أغلب الاستحقاقات الانتخابية في العالم خلال السنوات الأخيرة، هي حركان شديدت سرديتها على فكرة بسيطة وهي «الحنين إلى الماضي» واستغلت هذا الحنين لبناء برنامج انتخابي أو فكرة لحشد الملايين من الأنصار والناخبين، مع أن أوضاع دولها ليست كارثية كما هو الحال اليوم في ليبيا، ومع ذلك وصلت بسهولة إلى السلطة.

في أمريكا كانت الفكرة التي سوقها ترامب وهزم بها هيلاري وحرزها هي «إعادة مجد الصناعات والاقتصاد المحلي الأمريكي» ليجذب إليه ملايين الأصوات من الطبقة الوسطى البيضاء التي تضررت من برنامج تصدير الوظائف الذي طبقه أوباما ووجدت نفسها خارج دائرة الإنتاج. لذلك وعدها ترامب بإعادة الأمور كما كانت في الماضي. في ألمانيا والمجر وبولونيا أيضاً صعد اليمين المتطرف لأنه وعد ناخبيه بإعادة أمجاد هذه الدول بعد أن ذابت في مستنقع الاتحاد الأوروبي وانهارت اقتصاداتها المحلية.

وفي روسيا تقف الملايين إلى جانب بوتين لأنهم يرون فيه ببساطة الرجل الذي أعاد هيبة روسيا وعزتها بعد سنوات التسعينات ويلتسين المذلة وهو الرجل الذي أعاد روسيا إلى حلبة الصراع العالمي من الباب الكبير بعد أن كان المواطن الروسي يقف لساعات طويلة في طوابير الخبز الطويلة في شتاء موسكو القاسي. خلال عهد يلتسين الذي نصبه الأمريكيون.

اليوم يقف الليبيون في طوابير طويلة أمام المصارف والمخابز والمستشفيات. بل وصل الأمر إلى تدخل برنامج الغذاء العالمي لمنح مواطنين لبيين وجبات باردة في دولة استشهد فيها الألاف من أجل الاستقلال وفي دولة تصدر ملايين البراميل من النفط يوميا وتملك صندوق سيادي ضخم ورصيد هائل من الذهب.

هؤلاء الليبيون (حتى الذين وقفوا مع فبراير) يتحسرون اليوم على الماضي من خلال مقارنة بسيطة لواقعهم. فقد ان المال والأمان والصحة وخاصة فقد ان الأمل.

يبدا اليوم أكثر من أي وقت مضى، الوقت مناسب لصعود قوى جديدة من خارج الاستقطاب الثنائي، المبني على الخيار بين الماضي والحاضر، كي تأخذ مكانها في الساحة وتقود البلاد.

”

القوى التي ترى مصالحها في السلطة والثروة في غياب الدولة ستكون معرقلا لإجراء الانتخابات.

لكن ذلك لن يكون يسيرا ولا سهلا، فالقوى التي ترى مصالحها في السلطة والثروة في غياب الدولة ستكون معرقلا لإجراء الانتخابات وستحاول التأثير في مسارها كي تخرج أناسا متحالفين معهم. هذه القوى هي الميليشيات الإسلامية المسلحة، التي ستفقد ها أي انتخابات تعقبها بناء مؤسسات

“



الدولة مصالحتها الاقتصادية التي تجنيها اليوم في غياب الدولة وستفقد نفوذها على الأرض.

في المقابل يشكل المهجرون في الخارج وخاصة في تونس ومصر خزان انتخابي كبير يضاهي الجمهور الانتخابي في الداخل. ويملك حرية الاختيار الواعي بعيداً عن تهديد السلاح في الداخل وبعيداً عن أجهزة الدعاية في المنطقة الغربية أو الشرقية والأهم من ذلك أن هذا القطاع الانتخابي هو الأكثر تضرراً من بأنظام فبراير، وبالتالي سيكون خياره في اتجاه مناقض لفيبرير موضوعياً وذاتياً. في النهاية الناس تصوت بعواطفها وليس بعقولها.

كما أثبتت المحطتان الانتخابيتان في 2012 و2014 نفور الناخب الليبي من القوى الإسلامية. على الرغم من أن هذه القوى لم تكن في ذلك الوقت قد خسرت كل سمعتها في الشارع. أما اليوم بوضعها أكثر صعوبة، لجهة فشلها في إدارة البلاد طيلة المدة الماضية وثانياً بسبب ما ارتكبه من جرائم قتل وخطف وسرقة المال العام والاعتداء على الأملاك الخاصة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، يبحث رأس المال الليبي التقليدي (التجار، أصحاب المؤسسات الإنتاجية، التجارية، الخدمية...) في عموم البلاد، عن الاستقرار ويريد عودة مؤسسات الدولة، لأنه يعاني تحت سطوة الميليشيات من فرض إتاوات وضرائب في مقابل الحماية. لذلك أعتقد أن هذه الطبقة من «البرجوازي التقليدي»، خاصة في العاصمة سيكون لها تأثير كبير مستقبلاً، وسيكون مزاجها العام مع أي فصيل سياسي ينهي المهزلة القائمة. كما أنها ترى في مشروع «ليبيا الغد» التي أفضلتها فبراير وعوامل أخرى، مثال جيد لإدارة الدولة والمجتمع لما يمثله من صورة معدلة لليبرالية السياسية والاقتصادية، وتحفظ بصورة حسنة عنه. وخاصة أن هؤلاء التجار الكبار يشعرون اليوم بنوع من الغبن لأن أغلب مناقصات ومشاريع الدولة تذهب إلى قطاع تجاري مرتبط بالسلطة على أساس جهوي كما يشعرون أيضاً بنقص الحماية من مؤسسات النظام القائم في مواجهة المنافسة التجارية من الشركات التركية التي استباحة ليبيا بعد 2011.

في المقابل فإن رأس المال الجديد (شبكات التهريب، تجار العملة، تجار الحرب) ليس من مصلحته فوز أي قوة سياسية مناهضة لفيبرير، لأنه سيخسر مصالحه، ويمكن في حالة عودة

أكثر من أي وقت مضى يبحث رأس المال الليبي التقليدي عن الاستقرار ويريد عودة مؤسسات الدولة، لأنه يعاني تحت سطوة الميليشيات من فرض إتاوات وضرائب في مقابل الحماية.

عمل مؤسسات الدولة القضائية والأمنية بشكل طبيعي يتعرض للملاحقة القانونية بسبب عمليات النهب المنظم التي شارك فيها وراكم من خلالها ثروات هائلة هرب منها الكثير إلى الخارج. وهذا القطاع من التجار في تحالف عضوي مع جماعات الإسلام السياسي، وسيعمل إما على عرقلة العملية الانتخابية أو تأثير فيها من أجل تصعيد طرف سايسي يحافظ على مصالحه.

الجيش الليبي..

رقم مهم
في مؤتمر باليرمو

عبد الباسط غبارة

يعتبر إيجاد تسوية توافقية من أكبر رهانات الأزمة الليبية التي مازالت تراوح مكانها في ظل تواصل حالة الانقسامات والتشرذم والانسداد السياسي. وفي مسعى جديد لتكرار تجربة الوساطة الفرنسية لحلحلة الأوضاع في ليبيا، تستعد إيطاليا لتنظيم مؤتمر دولي يجمع الأطراف الليبية الفاعلة في المشهد السياسي من أجل الوصول إلى تسوية سياسية تنهي الأزمة التي حلت بالبلاد منذ سنوات.

”

وجود جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية بليبيا في باليرمو «يهدف إلى دعم الوضع الأمني والتنمية الاقتصادية، ودعم الإطار السياسي والدستوري كأساس لعملية سياسية منظمة استنادًا إلى خطة عمل الأمم المتحدة.

“





ونشطت الدبلوماسية الإيطالية مؤخرا في إجراء محادثات مع الأطراف الليبية المحلية الفاعلة لضمان حضورها المؤتمر الدولي الذي سيعقد يومي 12 و13 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، ومنهم رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري.

وشهدت الأيام القليلة الماضية تطورات هامة، خصوصا بعد إعلان قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر، الذي زار روما، مشاركته بالمؤتمر. وقال بيان للحكومة الإيطالية نُشر عقب لقاء حفتر مع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي في روما، الإثنين 29 أكتوبر 2018، إن المشير حفتر أكد استعداداه لحضور «مؤتمر بناء ويعكس مراهنة على عملية جامعة متمشية ضمن ما يطمح له الشعب الليبي».

وقال البيان إن المؤتمر سيكون «مؤتمر ليبيا وليس حول ليبيا»، مستوحى من «مبدأين أساسيين هما الاحترام الكامل لتولي الليبيين المسؤولية في المؤتمر وضمان شمولية العملية». وأشار البيان إلى أن وجود جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية بليبيا في باليرمو يهدف إلى دعم الوضع الأمني والتنمية الاقتصادية، ودعم الإطار السياسي والدستوري كأساس لعملية سياسية منظمة استناداً إلى خطة عمل الأمم المتحدة.

من جهتها، نقلت وكالة «أكي» الإيطالية عن مصادر في وزارة الخارجية الإيطالية، أن لقاء كونتي مع المشير حفتر تمحور حول مشاركته في مؤتمر باليرمو، معتبرة أن حضوره للمؤتمر يعد أساسياً لنجاحه. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية نقلاً عن الصحافة الإيطالية أن إيطاليا تحاول إقناع حفتر بمزايا خطة الخروج من الأزمة التي سيقدّمها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة قبل أيام من انعقاد مؤتمر باليرمو.

وتحرص إيطاليا على حضور المشير خليفة حفتر للمؤتمر لضمان نجاحه، وتجلى هذا

الحرص في تصريحات وزير الخارجية الإيطالي إنزو موافير، على هامش مؤتمر في مدينة فلورنسا الإيطالية، التي قال فيها، «ينبغي أن يكون هناك (في باليرمو)، أكد لنا أنه سيحضر وبالتالي فنحن نعول على حقيقة أنه سيحضر». في إشارة واضحة للأهمية الكبيرة للجيش الوطني الليبي في أي تسوية قادمة.

وشهدت العلاقات بين إيطاليا والجيش الليبي توترا، حيث اتخذت روما، الدولة

عدم حضور حفتر للمؤتمر الذي تسعى الحكومة الإيطالية من خلاله إلى جمع أكبر عدد ممكن من المعنيين بالشأن الليبي، سيؤدي إلى أن يلد المؤتمر مسخاً لا قيمة له.



المستعمرة القديمة لليبيا، موقفاً مسانداً لحكومة الوفاق وميليشيات طرابلس، ورفضاً لإجراء الانتخابات في الموعد الذي حددته المبادرة الفرنسية والأمم المتحدة، في شهر كانون الأول /ديسمبر من العام الحالي، فيما أدان الجيش الوطني التدخلات الإيطالية في الشأن الليبي، ما أحدث أزمة وتصادماً بين الطرفين.

وكان السفير الإيطالي جوزيبي بيروني، قد رفض في مقابلة أذيعت على قناة ليبيا إجراء انتخابات في ليبيا بأي ثمن ومهما كانت التكلفة قبل تهيئة الظروف المناسبة، مدعياً أن هناك أطرافاً تسعى للتسريع من موعد الانتخابات للاستيلاء على السلطة. ورداً على ذلك، أكد المشير خليفة حفتر، القائد العام للقوات المسلحة الليبية، أنه ليس من حق السفير الإيطالي وأي مسؤول أجنبي أن يتدخل في مسألة تخص الانتخابات وشؤون الليبيين بشكل عام. وترددت أنباء عن عزم القائد العام للجيش الليبي عدم حضور مؤتمر باليرمو، عززتها تصريحات الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش العميد أحمد المسماري، الخميس 25 أكتوبر 2018، التي أشار فيها إلى إن القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر لم يحسم قراره من المشاركة في اجتماع باليرمو الذي تنظمه إيطاليا.

وأكد المسماري في تصريحات صحفية أن الموقف الإيطالي في ليبيا مضاد للموقف الفرنسي تجاه الأزمة، مشيراً إلى رغبة باريس في تنظيم الانتخابات في البلاد شهر ديسمبر القادم وهو ما ترفضه روما. وشدد المتحدث الرسمي على استعداد القوات المسلحة لتأمين أي عملية انتخابية في البلاد، لافتاً إلى أهمية ممارسة أبناء الشعب في العملية الديمقراطية والمشاركة في الانتخابات العامة والتشريعية.

ودفع هذا بالصحف الإيطالية إلى وصفه في وقت سابق «بالغائب الأكبر والأهم عن المؤتمر، مع توقع فشل المؤتمر في حال عدم حضور حفتر». وقال المحلل السياسي الإيطالي، أومبرتو

دي جيوفانانغيلي في تقرير نشره موقع هاف بوست الناطق باللغة الإيطالية، في سبتمبر الماضي، إن عدم حضور حفتر للمؤتمر الذي تسعى الحكومة الإيطالية من خلاله إلى جمع أكبر عدد ممكن من المعنيين بالشأن الليبي، سيؤدي إلى أن يلد المؤتمر مسخاً لا قيمة له، وسيسقط في يد روما.

بيد أن الدبلوماسية الإيطالية بذلت جهوداً كبيرة لكسب ود «رجل ليبيا القوي»،

إيطاليا تحاول إقناع حفتر بمزايا خطة الخروج من الأزمة التي سيقدّمها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة قبل أيام من انعقاد مؤتمر باليرمو.



فقد زاره في بنغازي وزير الخارجية إينزو موافيرو ميلانيزي ومسؤولون آخرون. ووجهت له دعوة رسمية لزيارة روما التقى خلالها رئيس الوزراء جوزيبي كونتي؛ لبحث ترتيبات مؤتمر باليرمو.

ونجح الجيش الوطني الليبي خلال الفترة الماضية في تحقيق انتصارات كبيرة بعد سيطرته علي منطقة الهلال النفطي ودحر الميليشيات المسلحة، ونجاحه في تحرير مدينة درنة بعد سنوات من المعاناة من سيطرة التنظيمات الارهابية. ويرى المراقبون، أن دور الجيش الليبي يزداد أهمية، في وقت مازال فيه الخطر الارهابي يتهدد ليبيا نظرا لاستمرار تواجد العناصر الارهابية وخلاياها التي تهدد بالعودة في أي وقت، اضافة الى تواصل الدعم الذي تتلقاه هذه العناصر .

وحضي الجيش الليبي في ظل هذه الانتصارات بترحيب وثقة كبيرة، كما حظي باعتراف دولي وإقليمي بدوره المحوري في أي حل مستقبلي. وفي يوليو الماضي، أشادت حكومات كل من فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا بدور الجيش الوطني الليبي في إعادة الاستقرار في القطاع النفطي في ليبيا. وقالت حكومات البلدان الأربعة، في بيان مشترك، «نقدر إسهامات الجيش الوطني الليبي لاستعادة الاستقرار في القطاع النفطي الليبي الذي يعد أساسيا للحفاظ على المصالح الوطنية لليبيا».

ويرى مراقبون، أن الانتصارات العسكرية التي حققتها القوات المسلحة الليبية بقيادة المشير خليفة حفتر، غيرت حسابات المجتمع الدولي إزاء تلك القوات، لا سيما بعد توسيع الجيش الليبي مناطق سيطرته ونفوذه على الأرض الأمر الذي قد يؤشر أيضا على إعادة الحسابات الخاصة بالمعادلة السياسية الليبية من قبل بعض الدول وخاصة إيطاليا.

وفي هذا السياق، قال المحلل السياسي الليبي، رضوان الفيتوري، أن التودد الإيطالي للمشير ليقلب المشاركة في المؤتمر يعكس تغيراً في الموقف الإيطالي من ليبيا، وأن روما اقتنعت أخيراً بأن حفتر هو الرجل القوي، وأبدت استعدادها للتخلي عن دعمها للميليشيات،

وهي تحاول الآن أن تصحح مسارها، معتبراً أن كلمة الفصل في المؤتمر هي حضور المشير.

وأضاف الفيتوري، لـ «إرم نيوز»، أن «المشير الآن في وضع قوة وليس وضع ضعف، بعد الانتصارات التي حققها الجيش الوطني، وهو صاحب الأمر الواقع والسلطة الفعلية على أكثر من 80% من الأرض الليبية، وكل

التودد الإيطالي للمشير ليقلب المشاركة في المؤتمر يعكس تغيراً في الموقف الإيطالي من ليبيا.



الدول الغربية وليس إيطاليا وحدها بحاجة إلى حليف قوي وشرعي في ليبيا». وأكد أن «قبول المشير حفتر حضور المؤتمر جاء بعد إملائه شروطه، كما علمت من مصادر موثوقة جداً، وهي شروط المنتصر، وأبرزها حضوره بصفته كقائد عام للجيش الليبي (الشرعي)، وأن الجيش واحد وموحد، وأن لا تدخل عسكرياً غربياً في المسرح الليبي». مشيراً إلى أن «السيناريو المقبل والمتوقع بعد المؤتمر هو أولاً تسوية وضع الميليشيات في طرابلس، ودخول الجيش العاصمة دون إراقة دماء، ومن ثم إجراء الانتخابات». ويأتي مؤتمر باليرمو بعد أشهر من اجتماع باريس في مايو الماضي، الذي يرى مراقبون أنه «تعثّر بعد تنصل الأطراف الليبية من مخرجاته وعدم تنفيذ بنوده واعتماده على تواريخ محددة، ويبري متابعون للشأن الليبي، أن إيطاليا تسعى من خلال مؤتمر باليرمو إلى تحقيق موقع الصدارة في قيادة الملف الليبي وخاصة بعد الدعم الأمريكي الذي حضيت به. وكانت أربعة وفود ليبية قد اجتمعت في باريس، يوم 29 مايو من العام الحالي، تمثل قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، لبحث مسألة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في البلاد.

وخرجت الوفود الأربعة بعد اجتماع باريس ببيان ختامي ينص على التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية في 10 ديسمبر 2018، على نحو جيد، مشدداً على أن يلتزم القادة الليبيون بقبول نتائج الانتخابات والتأكد من توفر الموارد المالية اللازمة والترتيبات الأمنية الصارمة، وأن يتعرض كل من يقوم بخرق العملية الانتخابية أو تعطيلها للمحاسبة. ويتوقع المراقبون أن يتم خلال المؤتمر إعلان تأجيل الانتخابات الليبية، وهو ما يخدم رؤية روما التي ألمحت في أكثر من مناسبة إلى رفضها إجراء الانتخابات، مؤكدة أن الأمر بيد الليبيين وليس غيرهم في إشارة إلى باريس. وكان رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي صرح في أكتوبر الماضي، بأن «التفكير في إمكانية إجراء انتخابات في ليبيا في ديسمبر المقبل، يبدو لي أملاً غير حكيم».

ويخشى الكثيرون من أن يكون الصراع بين إيطاليا وفرنسا حول ليبيا مرشحا للاستمرار إلى جولات جديدة، في ظل مساعي كلا الطرفين لتدعيم مصالحه في هذا البلد الغني بالثروات، فيما سيستمر الليبيون في صراعاتهم ومعاناتهم في وقت تصبح فيه بلادهم أبعد عن الوحدة والاستقرار من أي وقت مضى، وأقرب ما تكون لساحة صراع استعماري لا ينتهي.

دور الجيش الليبي يزداد أهمية، في وقت مازال فيه الخطر الإرهابي يتهدد ليبيا نظراً لاستمرار تواجد العناصر الإرهابية وخلاياها التي تهدد بالعودة في أي وقت.

مؤتمر باليرمو..

انقسام دولي
وخارطة طريق غامضة

رامي التلغ

أعلنت روما عن التحضير لمؤتمر في باليرمو بجزيرة صقلية في 12 و13 نوفمبر / تشرين الثاني المقبل، لبحث مستجدات الملف الليبي ومحاولة وضع حلول للأزمة الليبية، بعد اتفاقي الصخيرات في 2015 وباريس 2018 الذين انتهيا إلى اتفاقات بين الأطراف الليبية المتصارعة لم تر النور.

وأثار المؤتمر المزمع إقامته باليرمو ردود فعل دولية متباينة بين مستبشر بنتائج أنجع من نظرائه وأخرى لا تراه إلا امتدادا لفشل دولي مستمر في إدارة الأزمة الليبية، إذ أعلنت الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية، فيدرিকা موغيريني، أنها ستشارك شخصياً باسم الاتحاد الأوروبي في أعمال مؤتمر صقلية يومي 12 و13 نوفمبر المقبل حول ليبيا.

”
أثار المؤتمر المزمع إقامته باليرمو ردود فعل دولية متباينة بين مستبشر بنتائج أنجع من نظرائه و أخرى لا تراه إلا امتدادا لفشل دولي مستمر في إدارة الأزمة الليبية.

“





وقالت المسؤولة الأوروبية الشهر الماضي، على هامش اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ، دعم الاتحاد الأوروبي خطة التحرك الإيطالية. وفي وقت سابق، أعلنت غالبية الدول الأوروبية ومنها فرنسا ومالطا وألمانيا الأكثر اهتماماً بإدارة الأزمة الليبية والاتحاد الأفريقي أيضاً، دعمها المؤتمر. وأكدت جريدة «لاستامبا»، أنه ورغم الدعم الأوروبي الظاهري لمؤتمر باليرمو، فإن روما تواجه مشاكل «إدارية وتنسيقية» ولا يوجد أي محتوى سياسي للقاء. في سياق آخر، يعتبر الملف الليبي إحدى أهم نقاط الخلاف بين الحكومتين الإيطالية والفرنسية خصوصاً المتعلقة بموعد الانتخابات الذي تم تحديده في مؤتمر باريس بداية العام الجاري لكن روما لم تكن من بين الدول المرحة بذلك التوافق رغم أن حكومة إيطاليا نفت مراراً التشكيك في حتمية إجراء الانتخابات السياسية في ليبيا.

رغم هذا الخلاف المحوري حول المسألة الليبية إلا أنه صرح كونتي في مؤتمر صحفي من تونس بحسب آكي الإيطالية أنه تحصل على تأكيدات من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن فرنسا ستولي أكبر قدر من الاهتمام للمؤتمر؛ واصفاً الدعم الفرنسي، بالأمر الأساسي بالنسبة لمؤتمر باليرمو. ويشير المحلل السياسي الليبي عز الدين عقيل في تصريحات تلفزيونية أن «فرنسا ستعمل على إفساح مؤتمر «باليرمو»، كما أفضلت لها إيطاليا مؤتمر باريس، مشيراً إلى أن وتيرة الخلاف سترتفع خلال الجلسة الأولى للمؤتمر نظراً للاختلاف والتباعد الكبير بين الأطراف المتحاورين».

من جانب آخر، لا تخفي واشنطن ميلها لمعسكر روما في الصراع الدولي حول ليبيا حيث جمعت رئيس الوزراء الإيطالي والرئيس الأمريكي عديد اللقاءات التي تم التطرق فيها للمسألة الليبية حتى أنه تحدث بعض المراقبين أن إيطاليا هي الذراع الأمريكي في المشهد الليبي بالمنطقة.

وكان وزير الخارجية الإيطالي، إنزو ميلانيزي، قد أعلن بشكل رسمي إلى وقوف الولايات المتحدة خلف المؤتمر، مؤكداً وجود تأييد شخصي من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للمؤتمر.

ونقلت مجلة إنسايد أرابيا الأمريكية على لسان جاسون باك، رئيس مؤسسة ليبيا أناليسيس البحثية ومقرها لندن أن هناك مؤشرات أخرى على رغبة الولايات

المتحدة في الضلوع بدور في ليبيا قائلاً: «إيطاليا تخطط لاستضافة مؤتمر دولي حول ليبيا في صقلية هذا الشهر الأمر المشجع هو أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا على استعداد للمشاركة في المؤتمر لمناقشة سبل لإحلال الاستقرار بليبيا». ورأى باك أنه ينبغي على إدارة ترامب إدراك أن الأمن القومي لبلاده فضلاً عن مصالحها الاقتصادية والنفطية تفرض جميعها

يعتبر الملف الليبي أحد أهم نقاط الخلاف بين الحكومتين الإيطالية والفرنسية خصوصاً المتعلقة بموعد الانتخابات الذي تم تحديده في مؤتمر باريس بداية العام الجاري.



بوتين لن يتمكن من حضور المؤتمر الخاص بليبيا في باليرمو.

مشاركة الولايات المتحدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة

الليبية.

وتوقع التقرير الأمريكي المطول أن يكون مؤتمر صقلية القادم محمداً للخطوط العريضة لمستقبل ليبيا وفك ألغاز الأزمة الليبية سواء من حيث وجود شخصيات بعينها في المشهد السياسي الليبي أو لإجراء انتخابات رئاسية تقود البلاد على المدى القصير. وأنهت المجلة الأمريكية تقريرها بالقول إن هناك توقعات أو مؤشرات على عودة الدور الأمريكي لليبيا وبأنه ينتظر من روسيا والولايات المتحدة لعب دور أكبر وأنجح لإعادة الاستقرار إلى ليبيا.

في السياق نفسه أوضح ديفيد باك نائب سابق لمساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى أنه على واشنطن إدراك حاجتها إلى المشاركة في ليبيا دون أن تصبح اللاعب الأكبر في البلد وبأنه على جيران ليبيا أنفسهم محاولة إرساء الاستقرار في ليبيا.

في سياق متصل، تراهن إيطاليا على دور روسي لإنجاح المؤتمر المزمع عقده بشأن الأزمة الليبية في باليرمو في هذا الشهر. واستبق رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي المؤتمر بزيارة إلى موسكو، التقى خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وأكد كونتي أن روسيا عامل أساسي في عملية تثبيت الاستقرار في ليبيا مشدداً على أنه تلقى دعماً كاملاً من الرئيس بوتسنان.

بالرغم من التطمينات الروسية بحضور المؤتمر إلا أنه أعلن الكرملين الأربعاء الماضي أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لن يتمكن من حضور المؤتمر الخاص بليبيا في باليرمو. وقال الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف إن الرئيس على الأرجح لن يستطيع تلبية الدعوة وزيارة باليرمو، لكن روسيا ستكون ممثلة هناك على مستوى لائق، بحسب موقع روسيا اليوم.

ويرى مراقبون أن عدم مشاركة بوتين في مؤتمر باليرمو يحمل رسالة مفادها عدم تحمسه للمؤتمر خاصة أنه يعلم جيداً أن الإيطاليين لن يجيدوا عن الرؤية الأمريكية في المنطقة.

أممياً، التقى المبعوث الأممي غسان سلامة ونائبته ستيفاني ويليامز مع رئيس الحكومة الإيطالية، جوزيبي كونتي بمقر الحكومة في العاصمة الإيطالية في الشهر الماضي. وبحسب موقع البعثة فإن سلامة وويليامز التقيا أيضاً مع وزير الخارجية الإيطالي إينزو ميلانيزي لمناقشة الخطوات التالية للعملية السياسية في ليبيا بالإضافة إلى مؤتمر باليرمو.

وتأتي الزيارات في إطار الترتيب لمؤتمر باليرمو، الذي قال عنه كونتي إنه يضع هدفاً أساسياً يتمثل في إعادة التأكيد على الدعم القوي والمتضامن من طرف المجتمع الدولي للعملية السياسية، التي تقودها الأمم المتحدة.

لا تخفي واشنطن ميلها لمعسكر روما في الصراع الدولي حول ليبيا حيث جمعت رئيس الوزراء الإيطالي والرئيس الأمريكي عديد اللقاءات التي تم التطرق فيها للمسألة الليبية.

مؤتمر باليرمو..

بين البحث عن الحل والاستعراض بلا جدوى

شريف الزيتوني

لم تمر سنة على مؤتمر باريس لحل الأزمة الليبية الذي كان جزءاً من مشاريع الفشل التي طبعت الملف الليبي، حتى خرج الإيطاليون في عملية أشبه بالعناد والمزايدة على الجار المنافس، ليعلنوا أنهم دعوا إلى مؤتمر جديد تحتضنه مدينة باليرمو من أجل إيجاد حل لثمان سنوات من الصراع الدامي بين فرقاء الوطن الواحد الذين أخذت أغلبهم العزة بالإثم دون مراعاة لما يعانيه الليبيون من مشاكل في كل المستويات، أمنية واقتصادية واجتماعية التي هي في الأخير سياسية صرفة.

”

الإيطاليون في علاقة
بليبييا، أشبه بتلك
المراهقة التي تغار
من امرأة أخرى
عند رجل مشاكلة
الكثيرة تلهيه عنهما
الإثنتين.

“





الإيطاليون في علاقة بليبيا، أشبه بتلك المراهقة التي تغار من امرأة أخرى عند رجل مشاكله الكثيرة تلهيه عنهما الإثنتين، فتحاول أن تتحرك بمنطق لفت الانتباه الذي كانت في أغلب مراحلها ضعيفة ومكبلة باعتباريات أن خيارات الداخل الليبي بالنسبة إليها غير مضمونة مهما كان قربها منها.

الحقيقة لا نعلم سلامة المشابهة وتأدية معناها، لكن المهم في ذلك أن إيطاليا تعيش لحظة غير كبيرة من فرنسا في علاقة بالملف الليبي. فرنسا منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي سعدت إلى واجهة الأحداث كلاعب قوي منتفع من المساحات الممنوحة له من طرف «مجلس مصطفى عبد الجليل» الذي كان نقطة الانطلاق الأولى نحو تخريب البلاد وجعلها مرتعا لكل القوى شرقا وغربا. ولهذا تسعى إيطاليا أن تلعب الدور نفسه خاصة أن لديها تصورا دائما بأنها صاحبة المشروعية التي اكتسبتها من خلال اتفاقيات ميرمة مع العقيد القذافي قبل سنتين من إسقاط نظامه. والحقيقة الأخرى أن إيطاليا بالفعل كانت ذات حظوة لدى النظام السابق بعد الخطوات السياسية (الاعتذار) والاقتصادية (الاستثمارات والاتفاقات) التي اتخذتها.

مؤتمر باليرمو إذن هو خطوة إيطالية من أجل العمل على إيجاد صيغة تفاهم بين الفرقاء الليبيين بناء على علاقة روما بهم واعتقادا منها، مثل سابقها، أن المسألة تنتظر مؤتمرات واجتماعات خارجية من أجل الخروج بحل للأزمة، رغم أن ما أفرزته الصخيرات وباريس والتحشيد الدولي لهما لم يؤديا إلى مخرج وبقية الأوضاع تراوح مكانها، بل ربما اتجهت نحو التعقيد بعد ما وقع في طرابلس منتصف أغسطس الماضي.

المؤتمر تم الإعلان عنه رسميا في بداية شهر أكتوبر الماضي، من خلال رسالة تقدم بها وزير الخارجية الإيطالي، إنزو ميلانيزي، إلى مجلس الشيوخ في بلاده، مشيرا إلى أنه

يهدف إلى «جمع القوى المتصارعة حول طاولة واحدة، من أجل الوصول إلى حل، مشيرا في الوقت ذاته إلى موافقة أمريكية ومن الرئيس ترامب شخصيا عليه، الأمر الذي يحيل إلى رغبة إيطالية في الاحتماء بعرض قوي خوفا من استفزاز فرنسي أو محاولة للتشويش. بل أعلن الوزير الإيطالي أن الدعوات ستوجه إلى عدة أطراف مؤثرة ذكرا بالاسم روسيا، وهي إشارة أخرى إلى الجار الفرنسي أن العناصر التي تكسبه المشروعية قوية وحامية له، رغم أن رسالة

مؤتمر باليرمو إذن هو خطوة إيطالية من أجل العمل على إيجاد صيغة تفاهم بين الفرقاء الليبيين بناء على علاقة روما بهم واعتقادا منها، مثل سابقها، أن المسألة تنتظر مؤتمرات واجتماعات خارجية من أجل الخروج بحل للأزمة.

”

بغض النظر عن الحضور الخارجي الذي أصبح أمرا واقعا في بلد فتح على كل الواجهات والمصالح، تنتظر أطراف كثيرة لحظة الانفراجة التي لن تحققها الإمخجات باريس ومبادرات الأمم المتحدة مهما كانت الخطوات التي اتخذت تجاهها.



برلين قبل أسبوع من انطلاق المؤتمر أشارت بوضوح أن الرئيس بوتين لن يكون بين الحاضرين وسيعوضه «تمثيل لائق» حسبما أعلنت الرئاسة الروسية.

وعلى الرغم من أن بعض الأطراف تشير إلى أن حكومة الوفاق كانت جزءا من إعداد المؤتمر من خلال التواصل الدائم مع السفارة الإيطالية في طرابلس. إلا أن ذلك لم يمنع بقية الفرقاء في الشرق من إعلان استعدادهم للحوار بناء على الدعوات الموجهة إليهم، حيث جاء في تصريحات صحفية قبل أيام عن موافقة قائد الجيش الليبي خليفة حفتر على الحضور إلى جانب بقية الطيف السياسي الليبي، بل إن أطرافا من النظام السابق بدورها تلقت دعوة للمشاركة في إطار فتح مساحة لأكثر الاختلافات الداخلية حسب جاء أيضا في وسائل إعلام محلية، لكن بعض المراقبين يشيرون إلى انتقادات كبيرة لمن دعوا باسم النظام السابق باعتبارهم كانوا في المرحلة الأولى من أحداث 2011 جزءا من الحرب التي شنت على ليبيا، سواء كان تصريحاً أو على الأقل صمتاً.

إقليمياً من المنتظر أن يكون لدور الجوار أيضاً حضور. من أجل تقديم الرؤى الخاصة أو المشتركة، خاصة أن تونس ومصر والجزائر كانت قد تقدمت بمبادرة للحل، قبل أن يدخل غسان سلامة على الخط تحت غطاء أممي ويضعف حماسة الدول

المذكورة في العمل على الملف رغم أن تصريحاتها الدبلوماسية دائماً ما تتحدث عن المسألة. وهي في كل الحالات لا تريد أن تكون خارج سياق المفاوضات أيًا كان مهندسها باعتبارها تفكر أساساً في ما هو أممي باعتبارها تقع على خطوط التماس شرقاً وغرباً وكل توتر أممي تكون هي جزءاً منه في كل الأحوال.

بعد أيام قليلة بعدد الساعات ويصبح مؤتمر باليرمو جزءاً من مراحل الحوار الليبي الليبي التي بدأت من المغرب إلى باريس لتنتهي في صقلية. وبغض النظر عن الحضور الخارجي الذي أصبح أمراً واقعاً في بلد فتح على كل الواجهات والمصالح، تنتظر أطراف

كثيرة لحظة الانفراجة التي لن تحققها إلا مخرجات باريس ومبادرات الأمم المتحدة مهما كانت الخطوات التي اتخذت تجاهها. في حين ترى أطراف أخرى أن اجتماعات باليرمو مجرد استعراض إيطالي في إطار تنافس مع «الخصم» الفرنسي الداخل بقوة على مسرح الحدث ولا يمكن أن يأتي بجديد مادامت أطراف الداخل لم تبتين أي نوايا مكشوفة لتجاوز الخلافات السابقة الكثيرة. وبين كل ذلك هناك شعب ينتظر انفراجة تزيح عنه كابوس السنوات الطويلة من الحرب والتقاتل.

”
المؤتمر تم الإعلان عنه رسمياً في بداية شهر أكتوبر الماضي، من خلال رسالة تقدم بها وزير الخارجية الإيطالي، إنزو ميلانيزي، إلى مجلس الشيوخ في بلاده، مشيراً إلى أنه يهدف إلى «جمع القوى المتصارعة حول طاولة واحدة» من أجل الوصول إلى حل.

“

مؤتمر باليرمو من أجل ليبيا..

إيطاليا تأمل في التوصل إلى إتفاق بين السراج وحفتر

مجلة jeune afrique - ترجمة محمد بالطيب

في 12 من شهر نوفمبر تنعقد قمة دولية حول ليبيا في باليرمو، جنوب إيطاليا، حيث سيجلس الفاعلون الليبيون الرئيسيون والأجانب على طاولة واحدة سعياً وراء تسوية صعبة للأزمة التي هزت البلاد منذ سبع سنوات ولا يزال حضور فرنسا غير مؤكد بعد.

سيكون مؤتمراً «لليبيا وليس حول ليبيا» كما حدده رئيس وزراء الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي. وسيجتمع في 12 و 13 تشرين الثاني / نوفمبر في باليرمو أهم العناصر الليبية والدولية الفاعلة بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد الغارقة في حالة فوضى عارمة منذ العام 2011. وقبل بضعة أيام من انعقاد القمة، بدأت ملامحها تظهر.

”

سيكون مؤتمر باليرمو «لليبيا وليس حول ليبيا» كما حدده رئيس وزراء الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي.

“





سيكون مؤتمرا «لليبيا وليس حول ليبيا» كما حدده رئيس وزراء الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي. وسيجتمع في 12 و 13 تشرين الثاني / نوفمبر في باليرمو أهم العناصر الليبية والدولية الفاعلة بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد الغارقة في حالة فوضى عارمة منذ العام 2011. وقبل بضعة أيام من انعقاد القمة، بدأت ملامحها تظهر.

للمرة الأولى بعد مؤتمر مايو 2018 في باريس، سيجتمع جميع الفاعلين في المشهد الليبي حول نفس الطاولة، وسينعقد هذا الاجتماع الدولي بعد عرض خطة مستكملة من المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا، غسان سلامة، يوم الخميس، 8 نوفمبر. إن الموافقة على خارطة طريق جديدة ستزداد وزنا بمجرد إقرارها في مؤتمر باليرمو. كان فايز السراج عن حكومة الوحدة الوفاق الوطني وغسان سلامة أول من ذهب إلى روما في 26 أكتوبر «لإعداد اتفاق باليرمو»، وبعد بضعة أيام، صافح رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري رئيس الحكومة في عاصمة شبه الجزيرة وأعلن مشاركته في القمة.

**الفاعلون الليبيون الرئيسيون حاضرون:

الضيف الأكثر انتظارا والذي عليه ينعقد نجاح المؤتمر، الجنرال خليفة حفتر، أكد أخيراً مشاركته في 28 أكتوبر/تشرين الأول، مؤكداً أنه «مستعد لنقاش بناء الذي هو مقدمة عملية توحيد حقيقية، تمثيا مع توقعات للشعب الليبي» في بيان مطول صدر عن الحكومة

الإيطالية بعد الاجتماع بين الرجل القوي في برقة وجوزيبي كونتي.

لفترة طويلة بدأ الجنرال خليفة حفتر أنه يفضل النهج الفرنسي من خلال دعم إجراء الانتخابات في ديسمبر 2018، كما هو مخطط من قبل مؤتمر باريس.

مع تضائل احتمال الانتخابات في نهاية العام، يبدو أن الحوار مع إيطاليا قد تعزز منذ تطورات هذا الصيف، عندما طلب حفتر وحصل على سحب السفير الإيطالي إلى ليبيا حيث اعتبر بيروني «شخصاً غير

للمرة الأولى بعد مؤتمر مايو 2018 في باريس، سيجتمع جميع الفاعلين في المشهد الليبي حول نفس الطاولة، وسينعقد هذا الاجتماع الدولي بعد عرض خطة مستكملة من المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا، غسان سلامة، يوم الخميس، 8 نوفمبر.



مرغوب فيه، بعد أن ذكر أن «ليبيا بحاجة إلى المزيد لتنظيم الاستفتاء». كما سافر رئيس البرلمان بطبرق عقيلة صالح إلى إيطاليا مع حفتر لمناقشة القمة.

** تحديد «خارطة طريق واضحة»

وفي بيان صادر عن الحكومة الإيطالية، قالت روما إنها تريد «تسهيل» الحوار بين الأطراف والقيام بدور الوساطة مؤكدة «إن وجود العناصر الليبية الرئيسية يهدف إلى دعم شروط الأمن والتنمية الاقتصادية، فضلا عن تعزيز الإطار السياسي الدستوري، وهو أساس لعملية سياسية تستند إلى خطة الأمم المتحدة».

والواقع أن «مؤتمر باليرمو سيسعى جاهدا إلى تهيئة الظروف الضرورية للأمم المتحدة من خلال وضع خارطة طريق واضحة بالتركيز أكثر على جانبيين: الاقتصاد، ومحاولة التغلب على الخلاف السياسي، وإشراك الممثلين العسكريين في هذا المجال» يقول أرتورو فارفيلي، باحث متخصص في ليبيا في المعهد الإيطالي الدراسات السياسية الدولية .

** إشراك الميليشيات والجماعات القبلية:

بالنسبة إلى فرانكو فراتيني، وزير الخارجية الإيطالي السابق حتى عام 2011 الذي اضطر إلى التعامل مع عملية الانتقال الصعب من نظام القذافي إلى الفوضى الليبية، «فرض المحاورون الليبيون شروطهم للتوصل إلى اتفاق، إنها بالفعل خطوة إلى الأمام مقارنة مؤتمر باريس. نحن نعلم أن الجنرال حفتر سيوافق على التعاون بشرط أن يكون له دور في الدستور المستقبلي للدولة. وفي فزان، كما هو الحال في طبرق، أشير إلى حكومة الوحدة الوطنية لأن طرابلس ومصراتة فقط هما الممثلتان. سنتتهي الأعمال العدائية بين الميليشيات والجماعات القبلية إذا أخذها البرلمان المستقبلي في الحسبان».

«أولئك الذين يملكون السلطة في ليبيا هم أولئك الذين يحملون السلاح، أي عدد كبير من الميليشيات القوية جدا على الأرض. يجب أن نحاول تدريجيا إشراكهم في العملية السياسية وإعطائهم دورا في إعادة بناء الدولة الليبية. أتمنى أن يكون هذا جزءا من خارطة طريق غسان سلامة الجديدة» يقول أرتورو فارفيلي، مؤلف كتاب (ليبيا بين الصراع والمهاجرين: إعادة التفكير في دور الميليشيات)، وإذا

الضيف الأكثر انتظارا والذي عليه ينعقد نجاح المؤتمر، الجنرال خليفة حفتر، أكد أخيراً مشاركته في 28 أكتوبر/ تشرين الأول، مؤكدا أنه «مستعد لنقاش بناء الذي هو مقدمة عملية توحيد حقيقية، تمشيا مع توقعات للشعب الليبي».



لم يتم الإعلان عن أسماء ممثلي الجماعات المسلحة في الوقت الحالي ، قد يقرر البعض الجلوس على طاولة المفاوضات»، وفقاً للخبير.

**المنافسة الفرنسية الإيطالية:

من بين العديد من الدول الأجنبية التي تقوم بأعمال في ليبيا ولها مصلحة في المشاركة في المحادثات، تلعب إيطاليا وفرنسا دوراً أساسياً. مع مؤتمر باليرمو، تستعيد إيطاليا السيطرة على القضية الليبية

يبدو أن باريس، التي تدعم مارشال حفتر، وروما، التي طالما دعمت حكومة

الوفاق الوطني يبدو أنها يتنافسان لكسب إدارة الأزمة».

«هذه إستراتيجية خاسرة للجميع» يقول الباحث أرتورو فارفيلي «لا يمكن لأي دولة التفكير في حل الأزمة الليبية بشكل مستقل اليوم. إن الاتفاق المسبق بين القوات الأوروبية والغربية ضروري لأنه لا توجد دولة قادرة على فرض أجندتها».

وأكد وزير الخارجية الإيطالي، إنزو موراغو ميلانسي، أنه سيكون مؤتمراً «بمنهج شامل» نحو «عملية تثبيت الاستقرار».

«من الأساسي أن تكون فرنسا حاضرة ، لأننا نشترك في تاريخ ومسؤوليات تتجاوز حدود استغلال الحقول» يقول فرانكو فراتيني.

لم يتفاعل حتى الآن. وفي 4 نوفمبر، قال جوزي كونتي إن «دعم فرنسا أمر أساسي. سوف أتحدث مع ماكرون في الأيام القليلة القادمة، لقد تم التأكيد لي أن باريس تولي اهتماماً كبيراً لمؤتمر باليرمو، وهذه القمة تتوافق مع المؤتمر الذي تم تنظيمه في مايو 2017 بواسطة إيمانويل ماكرون».

** جهات فاعلة ومصالح أجنبية:

ويعتمد جوزيبي كونتي على مشاركة «ممثلين كبار من جميع الدول» ويؤكد أنه «إذا لم يكن هناك رؤساء دول، فسيكون هناك وزراء خارجية». ووفقاً لوزير الخارجية السابق فرانكو فراتيني «من أجل نجاح قمة باليرمو، بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا، من الأساسي أن تكون روسيا والولايات المتحدة ومصر وتركيا حاضرة، فهذه الدول الأربع تلعب دوراً رئيسياً في ليبيا، ولقد تحدثت مؤخراً مع وزير الخارجية التركي ميفلوت تشافوشوغلو الذي أكد لي أنه سيذهب إلى باليرمو».

وأعلنت الحكومة الإيطالية أن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ورئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل سيحضران أيضاً، بالإضافة إلى «كبار ممثلي الحكومة المصرية»، المؤيد الكبير للجنرال خليفة حفتر.

وبعد الزيارات الأخيرة إلى تونس والجزائر، أكد رئيس الوزراء الإيطالي أيضاً أن البلدين المغربيين يدعمان الاستراتيجية الإيطالية وسوف يرسلان ممثلين حكوميين كبار إلى المؤتمر.

وحمل جوزي كونتي بنفسه الدعوة إلى الرئيس الباجي قائد السبسي، فبالنسبة لهاتين الدولتين العربيتين، يعتبر استقرار ليبيا قضية حيوية.

ووفقاً لوزير الخارجية السابق فرانكو فراتيني «من أجل نجاح قمة باليرمو، بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا، من الأساسي أن تكون روسيا والولايات المتحدة ومصر وتركيا حاضرة».

دول الجوار الليبي والوجه الآخر لمؤتمر باليرمو

رمزي زائري

تحاول الدبلوماسية الإيطالية، تحقيق أكبر قدر من التوافق بين الفاعلين الليبيين، مع توافق بين القوى الإقليمية المعنية بالأزمة الليبية، والذي سينعكس على الأزمة الليبية ويدفع بها في طريقة الحل، فهي تسعى لإقناع تونس والجزائر بحضور عالي المستوى لمؤتمر باليرمو حول ليبيا المزمع عقده الاثنين والثلاثاء المقبلين، وهو يفسر الزيارة التي يقوم بها رئيس الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي للجزائر التي وصلها قادما من تونس.



”

روما حريصة على حضور عالي المستوى للجزائر وتونس ومصر في المؤتمر لتقلهم الإقليمي في تسوية الأزمة الليبية.

“



ويقول مراقبون إن روما حريصة على حضور عالي المستوى للجزائر وتونس ومصر في المؤتمر لثقلهم الإقليمي في تسوية الأزمة الليبية. وقال جوزيبي كونتي قبل وصوله إلى الجزائر ”إن هناك أسبوعا مهما ينتظرنا، حيث تتجه عيون أوروبا والعالم كلها نحونا“.

وكتب رئيس الحكومة الإيطالية على صفحته بموقع فيسبوك ”إنني أنطلق إلى الجزائر العاصمة، لكن فكري يتجه باستمرار نحو إيطاليا“، مبينا أنه ”مع رئيس الوزراء الجزائري سأحدث عن صقلية، التي زرتها أمس بعد العاصفة العنيفة وأحوال الطقس السيئة التي تسببت بكثير من الضحايا“.

وتابع ”سأحدث عن باليرمو التي سأعود إليها الاثنين القادم، عند انعقاد المؤتمر الهام عن ليبيا“، لافتا إلى أن ”أجندة هذا الأسبوع ستكون حافلة للغاية“.

وأشار كونتي إلى أن ”أعين أوروبا والعالم بأسره ستكون شاخصة إلينا، وكما هي الحال دائما، سنعرف كيف نكون أهلا بهذا المستوى، وكل يوم نشمر عن سواعدنا ونعمل بتواضع، بشعور كبير بالمسؤولية، ولمصلحة الإيطاليين“.

ويشكل الوضع في ليبيا، قاسما مشتركا بين البلدين، قياسا بالعلاقات التاريخية لإيطاليا، وبالجزائر الجغرافي للجزائر، خاصة وأنهما يتقاطعان في نقطة رفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، لتفادي تحولها إلى بؤرة توتر منتجة للإرهاب وللهجرة السرية.

ويرى مراقبون، أن إيطاليا التي تقف موقفا متناقضا مع المقاربة الفرنسية في حل الأزمة المستعرة، تحاول استغلال توتر علاقات باريس مع الجزائر في الآونة الأخيرة، لاستدراج

الأخيرة إلى خندقها، واكتساب مناصرين لها في المنطقة، لإجهاض مخرجات مؤتمر باريس الذي جمع الفصائل الليبية، ووضع أجندة انتخابات في البلاد.

الدور الجزائري

أكد رئيس الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي توجيه الدعوة لمجمل الفاعلين الدوليين والإقليميين لحضور مؤتمر باليرمو حول ليبيا، في محاولة لإيجاد

يرى مراقبون، أن محطة باليرمو ستكون الأخيرة أمام قطار جولات المفاوضات، وأن الليبيين بعد المؤتمر سيهتفون باسم صقلية؛ لكونها المكان الذي أنهى مشكلة ليبيا وأخرجها من وحل الفوضى.



حل دائم للأزمة.

وقبل أسبوع من المؤتمر الدولي حول ليبيا المرتقب في باليرمو في صقلية يومي 12 و13 نوفمبر، قال كونتي في تصريح إلى الصحفيين بالجزائر العاصمة إن الجزائر معنية بالكامل بهذا المؤتمر حول ليبيا، معبراً عن سعادته لقبولها دعوة المشاركة، وهي المشاركة بشكل كامل في المسار الجاري في ليبيا.

وقد عرف الدور الجزائري تراجعاً في الأزمة الليبية خلال الأشهر الأخيرة، فبعد الحراك الذي قادته دبلوماسيتها خلال العام 2017 لفتح قنوات اتصال بين أطراف الأزمة الليبية، والتوصل إلى حل ليبي ليبي بعيداً عن الضغوطات والتدخلات الأجنبية والإقليمية، توارى الدور الجزائري عن الأنظار تحت تأثير القوى الإقليمية في الساحة الليبية، وهو ما تريد إيطاليا إعادة تفعيله لإجهاض الأجندة الفرنسية.

وتحاول الحكومتان الإيطالية والجزائرية اللتان تربطهما معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بينهما العام 2003، استغلال لقاء مسؤولي البلدين في الجزائر، إرساء آليات تعاون بناء خاصة في ما يتعلق بالأزمة الليبية والوضع الأمني في منطقة الساحل الصحراوي والجهود المشتركة في الحرب على الإرهاب واجتثاث التطرف.

وأكد رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحيى، أن بلاده ستشارك في ندوة باليرمو حول ليبيا، مشدداً على أن الوفد الجزائري سيعمل على إنجاح هذه الندوة. وقال أويحيى خلال مؤتمر صحافي عقده رفقة نظيره الإيطالي إن الوفد الجزائري المشارك في ندوة باليرمو سيعمل كل ما بوسعه لإنجاح الحل السلمي في ليبيا.

وأضاف أحمد أويحيى أن "الموقف الجزائري حول ليبيا يركز على نقطتين هامتين، تتمثل

الأولى في احتواء الليبيين لقضيتهم وإقرار الأجوبة عن كل الأسئلة. أما النقطة الثانية، فتتمثل في دعم جهود الأمم المتحدة". ويبدو أن مهمة كونتي في الجزائر كانت أسهل من زيارته إلى تونس التي ما زالت لم تعلن بعد مشاركتها في المؤتمر. وفي السنوات الماضية، قامت الجزائر بعدة وساطات في الأزمة الليبية إلى جانب

” محطة باليرمو ربما تكون من المحطات المهمة في الأزمة الليبية؛ لسعي الفرقاء الخارجيين والداخليين إلى حلها، لذلك نتوقع ألا تكون باليرمو المحطة الحاسمة.

“



تحركات دبلوماسية عديدة خصوصا مع دول جوار هذا البلد الذي تعتبره امتدادا لأمنها القومي.

وقال أويحيى أن بلاده ستشارك بوفد رسمي في المؤتمر الدولي حول ليبيا والمقرر عقده بمدينة باليرمو عاصمة جزيرة صقلية جنوبي إيطاليا يومي 12 و13 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وأضاف أن «الوفد الجزائري سيعمل إلى جانب السلطات الإيطالية على إنجاح هذا المؤتمر».

ووفق المسؤول الجزائري، فإن الهدف المحوري لبلاده يكمن في «حل الأزمة الليبية من طرف الليبيين أنفسهم، إضافة إلى دعم جهود الأمم المتحدة لإحلال السلم والاستقرار بهذا البلد».

من جانبه، قال رئيس الوزراء الإيطالي، إن «مؤتمر باليرمو حول ليبيا وجه الدعوة لمجمل الفاعلين الدوليين والإقليميين لمحاولة إيجاد حل دائم للأزمة الليبية»، مشيرا إلى أن «الجزائر معنية بالكامل بهذا المؤتمر حول ليبيا».

وقال أويحيى إن عدد المهاجرين غير النظاميين من مواطنيه بإيطاليا لا يتعدى 900 شخص، مبديا استعداد بلاده لترحيلهم شريطة إثبات أنهم جزائريون فعلا.

وجدد المسؤول الجزائري رفض بلاده اقتراح الاتحاد الأوروبي إقامة مخيمات للمهاجرين غير النظاميين على أراضي بلاده وهو الموقف ذاته الذي أعلنه المغرب وأيضا كلا من تونس وليبيا.

وقال إن «حلول الهجرة غير الشرعية لا تكمن بالمعسكرات والسدود»، لافتا إلى أن «الحلول تكمن في تجفيف منابع من خلال القضاء على المشاكل الأمنية والاقتصادية في القرن ومنطقة الساحل» الإفريقيين.

وخلال القمة الأوروبية المنعقدة بالعاصمة البلجيكية بروكسل في يونيو/حزيران الماضي، اتفق المجتمعون على إقامة مراكز للاجئين خارج الفضاء الأوروبي وتحديدا في دول شمال إفريقيا.

غير أن بلدان شمال إفريقيا المعنية بهذا الأمر أي ليبيا والجزائر والمغرب ومصر وتونس، أعربت جميعها عن رفضها المقترح الأوروبي.

تريد حكومة اليمين المتطرف الايطالي ان تحشد اكبر عدد ممكن من قادة الدول لحضور المؤتمر الدولي حول ليبيا، وأن يكون مستوى الحضور أكبر مما كان خلال مؤتمرات فرنسا.



تونس في قلب الأزمة الليبية :

التقى كونتي الجمعة، الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، حيث دعاه لحضور المؤتمر. وأوضح السبسي أن تحقيق الاستقرار في ليبيا يعدّ عاملاً حيوياً لضمان أمن واستقرار منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط.

وأضاف السبسي أن تونس لا تدخر جهداً من أجل حلّ الأزمات الليبية على مواصلة الحوار وتوفير الأسباب التي تساهم في إيجاد تسوية سياسية شاملة ودائمة تضمن وحدة ليبيا واستقرارها.

وأشاد رئيس الوزراء الإيطالي بال دور الدؤوب الذي تضطلع به تونس في إيجاد تسوية للأزمة الليبية، مبرزاً أن زيارته الأولى إلى بلد مغاربي تأتي تأكيداً لعمق علاقات الصداقة التاريخية بين تونس وإيطاليا ولحرص حكومة بلاده على تعزيز علاقات التعاون المتميزة القائمة بينهما. وأعلن وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي زياد العذاري خلال جلسة عامة بالبرلمان الاثنين، أنّ الجانب الإيطالي وافق مبدئياً على تقديم تمويلات لتونس بقيمة 45 مليون أورو لإنجاز مشاريع التنمية الجهوية، وهو ما اعتبر بمثابة إغراء لتونس لدعم مؤتمر باليرمو.

وتحظى مبادرة باريس بشأن ليبيا بدعم تونس عكسته تصريحات وزير الخارجية خميس الجهيناوي الذي دعا في تصريحات سابقة إلى التعجيل في إجراء الانتخابات.

وكانت باريس نظمت نهاية مايو الماضي مؤتمراً دولياً حول الأزمة الليبية حضره أكثر من عشرين دولة بالإضافة إلى الأطراف الليبية الفاعلة في المشهد الليبي وهي: المجلس الرئاسي ومجلس الدولة والجيش الوطني ومجلس النواب.

وجرى الاتفاق خلال المؤتمر على جملة من البنود في مقدمتها إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العاشر من ديسمبر المقبل.

وأعلن كونتي عن وجود تطابق في وجهات النظر التونسية الإيطالية حول أهمية حلحلة الوضع الراهن والذي يبقى الحوار الليبي — الليبي أساسه الأمثل.

وتعاني إيطاليا من أزمة تدفق المهاجرين القادمين من السواحل الليبية، فيما تعمل تونس على دفع عجلة الاستقرار في ليبيا بهدف تأمين حدودها الشرقية مع ليبيا وفوضى السلاح وتسلل الإرهابيين إليها.

وكان وزير الخارجية التونسي، خميس جهيناوي، قد أعلن الأسبوع الماضي، عن عقد اجتماع لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر قريبا، يسبق مؤتمر باليرمو، ويخصص لمناقشة تطورات الأزمة الليبية، يدخل في إطار متابعة المبادرة التي أطلقها الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، في كانون الأول/ ديسمبر 2016، لحل الأزمة في ليبيا.

السبسي: ان تونس لا تدخر جهدا من أجل حلّ الأزمات الليبية على مواصلة الحوار وتوفير الأسباب التي تساهم في إيجاد تسوية سياسية شاملة ودائمة تضمن وحدة ليبيا واستقرارها.

موقف مصري غامض :

أكد مسؤول في الخارجية المصرية أنه جاري الإعداد لمستوى المشاركة في مؤتمر باليرمو حول ليبيا والمقرر انعقاده في جزيرة صقلية يومي 11 و12 من الشهر الجاري، لتعزيز الأوضاع السياسية في ليبيا. وقال المسؤول الذي رفض ذكر اسمه لـ24 إنه جاري بلورة الموقف بشكل كامل والاتفاق على مستوى المشاركة في المؤتمر ودراسة كافة المخرجات المتوقعة منه، حتى يتم الإعلان عن التمثيل المصري الرسمي في المؤتمر. وكان المقرر استضافة القاهرة لاجتماع ثلاثي لوزراء خارجية مصر وتونس والجزائر نهاية الشهر الماضي ولكن تم تأجيله دون الإعلان عن أسباب ذلك. وتوقع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي مشاركة دولية رفيعة المستوى في مؤتمر باليرمو حول ليبيا، من جانب الشركاء الإقليميين والأوروبيين والدوليين، مثل الولايات المتحدة وروسيا، كدليل علي تماسك المجتمع الدولي لتجاوز الأزمة الليبية. وأكد أن الهدف الذي تسعى حكومته إلى تحقيقه من خلال المؤتمر هو «الإسهام في تحقيق استقرار ليبيا من خلال عملية شاملة قدر الإمكان، تحت رعاية الأمم المتحدة».

من جانبه قال السفير المصري الأسبق في ليبيا، هاني خلاف، إن المؤتمر المرتقب في إيطاليا هو محاولة دولية جديدة لرأب الصدع وتقريب المسافات بين القوى السياسية الليبية، غير أن مقومات نجاحها أو توصلها إلى نتائج مخالفة لسابقتها «اتفاق الصخيرات» في المغرب، واتفاق باريس، غير محددة، مشيراً، أن موقف القيادات الليبية من دعوة وزير الخارجية الإيطالي متباين.

ولفت خلاف إلى أن المتعارف عليه سياسياً أن إيطاليا وفرنسا يتصارعان على النفوذ داخل ليبيا، ومن ثم فالقيادات المقربة من فرنسا وعلى رأسها الخليفة حفتر قد تقاطع المؤتمر، بخلاف المعروف عنهم القرب من الإيطاليين مثل رئيس الوزراء فائز السراج، منافس حفتر الرئيسي، والذي يقود حكومة انتقالية تشكلت بوساطة من الأمم المتحدة ومقرها طرابلس، لافتاً إلى أن رئيس مجلس النواب الليبي في شرق ليبيا، عقيلة صالح قد يحرص على حضور المؤتمر، في الوقت الذي لم يؤكد أحد إذا كان رئيس حكومة الوفاق في طرابلس، فايز السراج، سيحضر بنفسه أم سيكتفي بإيفاد ممثلاً عنه.

وأكد السفير المصري في ليبيا أن انعقاد مؤتمر باليرمو بدون حضور المبعوث الأممي غسان سلامة، المعروف عنه تأييده لتوصيات مؤتمر باريس فيما يتعلق بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 10 ديسمبر / كانون الأول المقبل، سيعيد بمثابة مزيدة من الجانب الإيطالي وإهدار لجهود المبعوث الأممي السابقة، موضحاً أن المنطقي أن تعقد إيطاليا مؤتمرها برعاية سلامة، ولكن لو أرادت إيطاليا أن تتفق مع الليبيين في غياب وسيط الأمم المتحدة، فتكون قد حكمت على اجتماعها بالفشل قبل أن يبدأ، متوقفاً ألا يلبى دعوة إيطاليا غير صالح عقيلة من طبرق وممثل عن حكومة الوفاق في الغرب، فقط، حيث لن تستطيع أن تدعو قيادات الميليشيات المسلحة المنتشرين في الشرق والغرب والجنوب الليبي للحضور، ومن ثم فلن يخرج المؤتمر بنتائج جديدة، بحسب السفير المصري.

وأكد خلاف أن حل الأزمة الليبية يقوم على أمرين: تقوية البنيان السياسي لحكومة الوفاق، والأهم دمج الميليشيات المسلحة وتركيز العمل في مؤسسة عسكرية واحدة هي الجيش الوطني، وعلى رأسه قيادة وطنية مثل الخليفة حفتر.

يشير المتابعون إلى أن مؤتمر إيطاليا ليس سوى رد فعل لمؤتمر فرنسا ويعكس رغبة روما للسيطرة والتحكم في ملف الأزمة الليبية حتى مع يقينها أنها لا تملك أية حلول وانطلاقاً من هكذا اصراع وتنافس بين روما وباريس . فان الايليزيه لن يسمح بنجاح مؤتمر باليرمو على حساب فرنسا والسيناريو المتوقع طرح الوفد الفرنسي لملف الهجرة. أكثر الملفات الخلافية بين إيطاليا وفرنسا . نقطة اخرى هامة تتعلق بعدم توصل إيطاليا لحد الان الى وضع جدول أعمال للمؤتمر الدولي وقد لا يضبط جدول الاعمال إلا بعد لقاء السراج بحفتر .

لكن ورغم من عدم وجود أجندة واضحة لمؤتمر باليرمو الدولي حتى هذه اللحظة، إلى أنه يشهد تسابقاً ليبيا عليه، وسط ترقب بكونه سيكون محطة حاسمة في تحديد ملفات جوهرية من أبرزها الإعلان النهائي عن توحيد المؤسسة العسكرية، وذلك تمهيداً للوصول إلى تسوية شاملة للأزمة الليبية.

يشير المتابعون الى ان مؤتمر إيطاليا ليس سوى رد فعل لمؤتمر فرنسا ويعكس رغبة روما للسيطرة والتحكم في ملف الأزمة الليبية حتى مع يقينها انها لا تملك اية حلول وانطلاقاً من هكذا اصراع وتنافس بين روما وباريس

باليرمو...

هواجس وشكوك جمعت الفرقاء على رفضه

حسين مفتاح

منذ الانتهاء من لقاء باريس الذي جمع عددا مهما من الأطراف السياسية الليبية، في شهر مايو الماضي (مايو 2018)، لم تخف السلطات الإيطالية امتعاضها ورفضها لما تم التوصل إليه من نتائج، والتي كانت تتماهى مع الخطة الأممية التي كان أعلنها المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة، والتي كان من أهم بنودها ضرورة إجراء عملية انتخابات برلمانية ورئاسية في ليبيا قبل انقضاء العام الحالي (2018)، ومنذ ذلك الوقت بدأ الساسة الإيطاليين في التحرك من أجل عرقلة تنفيذ ما تم التوصل إليه في باريس، لإحساسهم بسحب البساط من تحت أقدامهم، وفقدانهم لمماسك الملف الليبي، الذي يعتبرون أنفسهم أصحاب شرعية في التمسك به والقيام بدور اللاعب الرئيس فيه، لعدة أسباب منها ما هو تاريخي يرتبط بالحقبة الاستعمارية التي كانت فيها ليبيا إحدى مستعمرات إيطاليا، علاوة على ارتباطها الاقتصادي بليبيا لا سيما في مجالات الطاقة، والتبادل التجاري.



”
أطلقت الدبلوماسية الإيطالية حملة واسعة لجمع الحشد والتأييد لعقد المؤتمر بالتواصل مع مختلف الأطراف الدولية والليبية على حد سواء لضمان أكبر تمثيل ممكن.

“



وزير الأوقاف السابق

وأعلنت السلطات الإيطالية عن طريق رئيس وزرائها جوزيبي كونتي، عزمها استضافة مؤتمر دولي يعنى بحل الأزمة في ليبيا بحضور مشاركة أطراف سياسية ليبية مختلفة، إلى جانب عدد من الدول الكبرى ودول جوار ليبيا، لتبدأ التحضيرات الفعلية لعقد هذا المؤتمر الذي اختيرت له مدينة باليرمو إحدى كبرى جزيرة صقلية مكانا له، وحدد شهر نوفمبر موعدا له، لتبدأ الدبلوماسية الإيطالية حملة واسعة لجمع الحشد والتأييد لعقد المؤتمر بالتواصل مع مختلف الأطراف الدولية والليبية على حد سواء لضمان أكبر تمثيل ممكن للأطراف المدعوة للمشاركة والحضور.

عقب إعلان روما العزم على عقد مؤتمر باليرمو الذي روجت السلطات الإيطالية بأنه يأتي استكمالاً لما تم التوصل إليه في باريس وفي إطار الخطة الأممية، إلا أن الآراء اختلفت حوله، بين مؤيد ومعارض، بين مرحبا ورافض، لتتولد بذلك حالة انقسام جديدة

تضاعف من تعقيد الوضع الذي لم يكن بحاجة إلى المزيد من التنازع والانقسام، حيث ارتفعت عدد من الأصوات الرافضة، من عدة أطراف لا سيما تلك التي كانت تعول على العملية الانتخابية كوسيلة لخروج البلاد مما تعانيه من أزمات، ومشاكل، إذ اعتبروا أن المخطط الإيطالي الذي يتضمنه مؤتمر باليرمو يتسبب في تعطيل العملية الانتخابية، أو تأجيلها على أقل تقدير، ومن أهم التيارات التي أعلنت رفضها لعقد المؤتمر بشكل قاطع السواد الأعظم من أنصار النظام السابق، وتيارات أخرى تمثل في مجملها أغلب الشعب الليبي.

ومن بين التيارات التي أعلنت رفضها بشكل صريح للمؤتمر الحركة الشعبية الليبية التي تضم عددا من قيادات النظام السابق، حيث أعلنت في بيان نشره المتحدث الرسمي باسمها ناصر سعيد، تضمن رسالة أمين الحركة التنفيذي القيادي والمسؤول السابق مصطفى الزاوي، والذي قال فيه، «إن الحركة تثمن الجهود والمسعاري التي تهدف إلى البحث عن حلول جديدة للأزمة الليبية، وخاصة دعوة البعثة لمعالجة المشكلة من خلال مؤتمر وطني جامع يضم كل الأطراف

الليبية»، مضيفا «جاء في الخطاب انه بالرغم من معرفتنا بعدم علاقة البعثة بلقاء باليرمو إلا انه من المهم التوجه إلى رئيسها بملاحظات جوهرية حول اللقاء المشار إليه».

وأضاف البيان، «أن فئة قليلة من الليبيين تتحفظ على دور إيطالي قيادي في التعامل مع الأزمة الليبية استنادا إلى الانحياز الإيطالي المعلوم لأحد أطراف التنازع على السلطة، فضلا على طبيعة الماضي الاستعماري البغيض في ليبيا،

أعلن بعض المدعويين لحضور المؤتمر رفضهم المشاركة فيه، بل منهم من نفى علمه بالدعوة الموجهة إليه، ومن بين الذين أعلنوا رفض الحضور الكاتب الليبي منصور بوشناق الذي قال في تصريحات صحفية أنه لم يتلق أي دعوة، مستغربا الزج باسمه.



مبيناً، انه من خلال الاطلاع على قوائم المدعويين المسربة، تتضح عبثية الإعداد لهذا المؤتمر وعدم جدية التحضير له وقيام مجموعات معينة باقتراح دعوة أسماء مع الاحترام لها لا تشكل أهمية بين أطراف الصراع والمشكل في ليبيا، والأغرب ورود أسماء تحت تسمية ممثلي أنصار النظام السابق وهم معروفين للعالم بأنهم من قادة العمل الأساسي ضدّه من أمثال عبد الرحمن شلقم».

وأردف سعيد أن كتاب الزائدي لسلامة أكد أيضاً «على انه من المنطقي أن توجه الدعوة للأطراف وهم من يحددون ممثليهم في التفاوض حتى تلتزم الأطراف بنتائج، أما كتابة أسماء لا يعرف احد كيف جاءت ويحسبون على أطراف سياسية أو جهات أو قبائل فهذا فقط يعني صحة التوجسات الكثيرة من الدور المشبوه الذي تقوم به بعض الدول وبعض الأطراف للعبث بالملف الليبي».

وأوضح سعيد أن الكتاب شدد

على أن «أنصار النظام الجماهيري يمكن تمثيلهم من خلال تنظيمات معروفة تعبر عن قيادات النظام، منها الحركة الوطنية الشعبية الليبية، والجهة الشعبية لتحرير ليبيا، والتجمع الوطني الليبي، و«جهة النضال الشعبي» و«تجمعات قبلية من خلال المجالس الاجتماعية للقبائل المؤيدة للنظام الجماهيري ومتمثلة في مؤتمر القبائل و المدن الليبية» و«قيادات وشخصيات سياسية وعسكرية مرموقة تحظى بتقدير واحترام أغلب الليبيين» بالإضافة إلى «قيادات سياسية وأمنية في المعتقلات».

ووجه عدد من أعضاء مجلس النواب، أيضاً رسالة إلى المبعوث الأممي إلى ليبيا رسالة، أكدوا فيها أن استقلال ليبيا ووحدة أراضيها والسيادة التامة على كافة ترابها هي ثوابت وطنية لا يمكن التخلي عنها ولا يجب أن تكون محل نقاش أو حوار في أي مؤتمر أو لقاء، مؤكداً أنهم يتابعون الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا بمدينة باليرمو الإيطالية، معلنين أن تدخل بعض الدول بشكل سافر في الشأن المحلي قد أضر كثيراً بجهود التقارب والوصول إلى حل بين الليبيين ويجب أن يصدر عن المؤتمر موقفاً واضحاً من هذه التدخلات.

كما أكد النواب في رسالتهم، أن مجلس النواب والدولة وحدهما المحولين

بإعادة تكليف رئاسي جديدة للبلاد وفق الآليات المنصوص عليها بالاتفاق السياسي، وإن أي محاولة لتشكيل حكومة جديدة خارج هذا الإطار لن تكون مقبولة، وعلى المجتمع الدولي والمجتمعين في باليرمو لدعم جهود الجسمين وليس تجاوزهما أو دعم أطراف أخرى تعمل على تجاوز الشريعة. ومن جانبهم أعلن بعض المدعويين



منصور بوشناف

”
مهما تكن النتائج التي تنتظر من مؤتمر باليرمو، فإنه يبقى محاطاً بالهواجس والشكوك التي جمعت أطيافاً واسعة من المختلفين سياسياً على مقاطعته ورفض المشاركة فيه.“

مؤتمر باليرمو حول ليبيا

ينعقد بإيطاليا خلال الفترة بين 12 و13 نوفمبر المقبل. يهدف لجمع القوى السياسية، وبحث الأزمة

يشارك فيه أطراف محلية وعربية ودولية معنية بالأزمة الليبية.

وجهت روما الدعوة لـ23 دولة ومنظمات دولية وإقليمية. كما وجهت الدعوة لجميع الأطراف الليبية الأساسية.

كشفت القوائم المبدئية للمؤتمر عن مشاركة 89 ليبيا تم تقسيمهم لـ

14	37	20	25	12	19
دبلوماسي	من الجنوب	المنطقة الشرقية	طرابلس	المحسوبين على النظام السابق	سيدات

وضع خطة جديدة لبسط الاستقرار والأمن وإجراء الانتخابات يشمل سبل احتواء الأزمة الأمنية في العاصمة طرابلس بحث كيفية إنعاش الاقتصاد الليبي

مصادر إيطالية كشفت أن جدول أعمال المؤتمر يتضمن 3 محاور

بوابة أفريقيا الإخبارية
AFRIGATENEWS.NET

لحضور المؤتمر رفضهم المشاركة فيه، بل منهم من نفى علمه بالدعوة الموجهة لهم، ومن بين الذين أعلنوا رفض الحضور الكاتب الليبي منصور بوشناق الذي قال في تصريحات صحفية أنه لم يتلق أي دعوة، مستغربا الزج باسمه، ومعلنا أنه لن يحضر حتى في حال وصول دعوة رسمية.

كما فند القيادي الليبي السابق إبراهيم عبد السلام، آخر أمين للأوقاف «وزير» خلال فترة النظام السابق مشاركته في المؤتمر، ونفى في اتصال مع بوابة إفريقيا الإخبارية، تلقيه أي دعوة لحضور المؤتمر، مؤكدا أنه علم بإدراج اسمه ضمن قائمة المدعوين عن طريق وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدا

أنه يرفض مناقشة حل المشكل الليبي في الدول التي كانت سبب فيما تعيشه البلاد اليوم، ومهما تكن النتائج التي تنتظر من مؤتمر باليرمو، والأهداف المعلنة من قبل السلطات الإيطالية باعتبارها المنظمة، وأهم الداعين للمشاركة فيه، والتي تتمثل في مواصلة الجهود الدولية لإيجاد حل للأزمة الليبية، يبقى هذا المؤتمر محاطا بالهواجس والشكوك التي جمعت أطرافا واسعة من مختلفين سياسيا على مقاطعته ورفض المشاركة فيه.

من بين التيارات التي أعلنت رفضها بشكل صريح للمؤتمر، الحركة الشعبية الليبية التي تضم عددا من قيادات النظام السابق، التي أعلنت في بيان نشره المتحدث الرسمي باسمها ناصر سعيد «إنه من المهم التوجه إلى رئيسها بملاحظات جوهرية حول اللقاء المشار إليه».

كاريكاتير

كاريكاتير محمد قجوم



محمد قجوم